الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

9 **ربيع ثاني** 1439 –27 **ديسمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"التجارة" تنشر حكما قضائيا بالغرامة والتشهير لشركة أجرت تخفيضات مضللة للمستهلكين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26316923

الرياض – الحياة
شرت وزارة التجارة والاستثمار حكماً قضائياً من المحكمة الجزائية في الرياض، يقضي بفرض غرامة مالية ونشر حكم مخالفة نظام مكافحة الغش التجاري في الصحف المحلية على شركة خالفت ضوابط وشروط إجراء التخفيضات التجارية وضللت المستهلكين، وذلك بإجراء تخفيضات على سلع استهلاكية وعرضها بأسعار أعلى من سعرها قبل التخفيض.
وأصدرت المحكمة حكماً تضمن فرض غرامة مالية، ونشر منطوق الحكم في صحيفتين محليتين على نفقة المنشأة.
وتعود تفاصيل القضية لوقوف الفرق الرقابية لوزارة التجارة والاستثمار على معرض تابع للمنشأة في مدينة الرياض، ورصد مراقبو الوزارة وجود بطاقات تخفيضات على بعض السلع بسعر أقل من المعلن عنه بعد التخفيض، وعدم احتفاظ المنشأة بقوائم الأسعار المعتمدة، وبناء عليه تمت إحالة القضية للجهات المعنية لاستكمال تطبيق الإجراءات النظامية.

"الشورى" لـ"الصندوق العقاري": العودة إلى دوركم السابق أو الإلغاء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26321685

الرياض - «الحياة»
نتقد عضو شورى توجه صندوق التنمية العقارية، باعتباره لم يقدم الحلول المأمولة منه حالياً، متسائلاً أمام الأعضاء قائلاً: «بالله عليكم ما الذي تبقى من الأهداف التي أنشئ بسببها الصندوق العقاري».
وبحسب عضو المجلس الدكتورة فاطمة القرني، فإن صندوق التنمية العقارية متأرجح الوجود، ويقف على قواعد مهزوزة لا تقيم له صُلباً ولا تُبقي فيه سَمْتاً من حياة!
وبعد موافقة المجلس في قراره الإبقاء على دور صندوق التنمية العقارية السابق باعتباره أحد خيارات المنتجات السكنية، قالت القرني: «أصبح وجود الصندوق والدور الذي سيقوم به بمثابة استشاري للمواطن، في الدرجة الأولى، لم يكن إلا إضافة لمسألة تملك السكن مزيداً من التعقيدات، وكبلت الراغبين في ذلك بقيود جديدة زادت معها الجهات التي يرتهنون لأسْر ديونها، وعُسْر أرباحها! وطالبت، بعد فقدان الصندوق هويته، إن لم يعد إلى دوره السابق، بأن يلغى ويُستعاض عن الصندوق بمكتب تحصيل قروض يتبع لوزارة الإسكان، ويُكتفَى في ما يتعلق باستشارات التمويل بما تؤديه وزارة الإسكان حالياً ضمن ما يتصدر واجهة موقعها الإلكتروني من أنشطة «مسارات التملك» و«اتحاد المُلاَّك»!
وأشارت القرني إلى أنه لم يبق من هوية الصندوق ودوره الذي أنشئ من أجله شيءٌ يُذكر، وذلك بشهادة مسؤوليه، وتصريحات المتحدث الرسمي له، التي كان آخرها ما صَرَّح به قبل حوالى شهر من الآن، إذ قال: «إن الصندوق لم ولن

يتخلى عن المواطنين «المستفيدين» ويسلمهم للمصارف، كما يشاع من بعضهم، بل إن الدور الرئيس لمركز العناية بالمستفيدين يتمثل بكونه استشارياً للمواطن بالدرجة الأولى، من حيث تقديم المسار التمويلي الأنسب له وفْق حال سجلِّه الائتماني وإمكاناته المالية لسرعة تملكه المسكن المناسب». وأضاف: «ويعمل المركز بمثابة حلقة وصل بين المستفيد والجهات التمويلية في برنامج التمويل المدعوم، إذ يُسهِّل حصول المواطن على التمويل المناسب له من المصرف الذي يرغب في التعامل معه من دون عناء البحث، ويقوم نيابة عنه بإصدار الموافقات المبدئية من الممولين العقاريين»!
فيما قالت العضو: «لا شك في أن المتأمل في هذا التصريح يلمس بوضوح التناقض في محتواه، فالصندوق الآن لا يعدو كونه مستشاراً للتمويل، ومنسقاً بين المواطنين من جهة وبين المصارف والممولين العقاريين في الجهة المقابلة، فما الذي تَبَقَّى بالله من أهداف إنشاء الصندوق الأساسية، التي يتمثل أبرزها بتمكين محدودي الدخل من المواطنين من تملك مسكن من طريق الإقراض الميسر، الذي لا يشمل سداده إلزاماً بدفع أية أرباح على الإطلاق؟! ثُمَّ إذا لم يبق من مهمات الصندوق سوى متابعة تحصيل القروض المتأخر سدادها من بعض المستفيدين سابقاً منه، وكذلك تقديم الاستشارات المالية، فإنني أضم صوتي إلى صوت من يتساءل من المواطنين عن جدوى بقائه بهوية مغايرة لهويته الأصلية إضافة إلى مسألة تملك السكن المزيد من التعقيدات، وكبلت الراغبين في ذلك بقيود جديدة زادت معها الجهات التي يرتهنون لأَسْر ديونها، وعُسْر أرباحها»!
ثُمَّ أُضيف تساؤلاً لا يقل وجاهةً عمَّا سبق، وهو: «ما دام دور الصندوق قد انحصر في ما صرّح به المتحدث الرسمي له، وفي ما أكّدتْه نشاطاته «الاستشارية» و«التحصيلية» أخيراً.. لماذا لا يُستعاض عن الصندوق بمكتب تحصيل قروض يتبع لوزارة الإسكان، ويُكتفَى فيما يتعلق باستشارات التمويل بما تؤديه وزارة الإسكان حالياً ضمن ما يتصدر واجهة موقعها الإلكتروني من أنشطة «مسارات التملك» و«اتحاد المُلاَّك»؟!
وطالبت القرني بأن يُضاف منسوبو قوات الطوارئ مع جنود الحد الجنوبي لمن يتم إعفاؤهم من سداد قروض الصندوق، وذلك لكونهم بالفعل في حال تأهب وخطر دائم، وقد استشهد عدد منهم في أكثر من منطقة في المملكة وهم يؤدون واجبهم في الحفاظ على الأمن، فهم تماماً كحال المرابطين على الحدود في شكل دائم.
وطالبت بسرعة تنفيذ الصندوق لقرار مجلس الوزراء رقم (82) القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ 23-7-1432هـ، من التنظيم الجديد للدعم السكني.
فهي توصية تستدرك خطأً فادحاً وقع فيه الصندوق ولم يزل مصراً عليه في إجراء يخالف قراراً حاسماً لمجلس الوزراء لا يحتمل التأويل ولا تجزئة الفهم، ولقد صدرت عن ديوان المظالم أحكام عدة لمصلحة عدد من المتضررين، الذين تقدموا إليه برفع قضايا على الصندوق، والسؤال المهم هنا:
ماذا عمن لم يتمكنوا من رفع قضايا ولا تتوفر لهم تكاليف المحامين؟ ماذا عن مئات المتضررين من محدودي الدخل الذين قضوا سنوات طويلة في انتظار صرف القروض لهم، ثُمَّ حِيلَ بينهم وبينها بهذا الشكل التعسفي الجائر؟!
وأوضح اللواء عبدالهادي العمري أنه بقدر ما هو واجب علينا أن ندرس إعفاء الجنود والمشاركين في عاصفة الحزم وإعادة الأمل في الحد الجنوبي من القروض، فهو أقل ما يمكن أن نقوم به لمساندة قواتنا، وأقصد هنا المشاركين الفعليين، فلماذا نستكثر عليهم الإعفاء وهم يقومون بتضحياتهم بدمائهم لحماية الوطن ومقدساته ومكتسباته؟ مشيراً الى ان هؤلاء المرابطين المقاتلين تحت لهيب النار وفي مختلف الظروف المناخية والتهديد الذي يحيط بهم من كل جانب ستعني لهم هذه اللفتة في معنوياتهم عالياً جداً.
في حين طالب مجلس الشورى، خلال جلسته العادية السابعة من أعمال السنة الثانية للدورة السابعة، التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، صندوق التنمية العقارية بالإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 82 القاضي باستثناء أرقام الطلبات المقدمة للصندوق قبل تاريخ 23-7-1432هـ، من التنظيم الجديد للدعم السكني. كما طالب مجلس الشورى في قراره إعفاء المرابطين المشاركين في عاصفة الحزم - إعادة الأمل (في الحد الجنوبي) من سداد ما تبقى من قروض صندوق التنمية العقارية.
ودعا المجلس الصندوق إلى درس الإبقاء على دوره السابق بوصفه أحد خيارات المنتجات السكنية. وأكد المجلس في قراره أهمية الإسراع في تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم 60971 وتاريخ 6-12-1437هـ، المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة.
وأكد المجلس في قراره أهمية الإسراع في تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم 60971 وتاريخ 6-12-1437هـ المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة.
ودعا المجلس في قراره صندوق التنمية العقاري إلى درس أنواع القروض والمبادرات المطروحة، من حيث إقبال المواطنين على بعضها وإحجامهم عن بعضها الآخر، ومعرفة الأسباب وطرح الحلول والمعالجات المناسبة.
كما طالب بدعم الصندوق ومساعدته في تحصيل قروضه المتأخرة من خلال التوجيه الحازم بأهمية تعاون جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية بتطبيق الحسومات الشهرية على منسوبيها لمصلحة الصندوق والرفع بها بصفة منتظمة.

الحياة
AL HAYAT

• مالية الشورى" ترفض إنشاء صندوق احتياط للتقاعد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26321683

الرياض - «سعاد الشمراني »
سحب مجلس الشورى من اللجنة المالية دراسة إنشاء صندوق احتياط للتقاعد، التي كانت ترفض درسها، بسبب أن استخدام الاحتياط وموازنة الدولة يخضعان لأولويات وطنية وتنموية شاملة غير التقاعد، إلا أن «المجلس» أصر في قراراه على درسه، مطالباً بتشكيل لجنة خاصة لإكمال درس الصندوق، فيما حذّر عضو من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد ثلاثة أعوام، والمدني بعد نحو 19 عاماً.
ويؤكد المقترح، الذي تقدم به عضو المجلس السابق سليمان الحميد، استناداً إلى المادة رقم 23 من نظام مجلس الشورى، أن إنشاء الصندوق يأتي لدرء أخطار عجز أنظمة صناديق التقاعد وتحسين المعاشات، محذراً من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد ثلاث سنوات، والمدني بعد نحو 19 سنة، واستمرار ارتفاع العجز الاكتواري، وعدم تمكن الأنظمة التقاعدية من الوفاء بالتزاماتها، ليصل العجز الحقيقي في 1459 إلى 191 بليون ريال، في النظامين المدني والعسكري.
ويرى الحميد أن أحد الحلول لمواجهة العجز الذي توقعت الدراسات أن تتعرض له أنظمة التقاعد الثلاثة (المدني، ولعسكري، والتأمينات) هو إنشاء الصندوق الاحتياط للتقاعد، ليمكن المملكة من الاحتفاظ بجزء من الفوائض المالية الكبيرة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والإنتاج للأجيال المقبلة، كما سيمكن الدولة من تحسين المعاشات ودرء الأخطار التي تحدق بصناديق التقاعد العسكري والمدني والتأمينات، معبراً عن قناعته بأن المعاشات الدنيا في الأنظمة التقاعدية الثلاثة غير كافية لمواجهة الأعباء الضرورية للمواطن والمواطنة، الذين - بحسب قوله - «يستحقون أفضل من ذلك»، مؤكداً صعوبة رفع الاشتراكات التي تدفع من المشتركين في الأنظمة الثلاثة، إذ إن مستوى الرواتب والأجور لا يساعد في ذلك لمواجهة العجز المتوقع، مبيناً أن النظام المقترح للصندوق الاحتياط للتقاعد نص في بعض مواده على قصر الصرف من موارده على الدعم المالي للصناديق التقاعدية، وإعفاء موارده من الضرائب والرسوم، وتمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.
وبعد ما رأت «اللجنة المالية» في توصيتها، التي رفعتها إلى المجلس، عدم مناسبة الاستمرار في درس مقترح مشروع النظام المقترح، إذ ذكرت اللجنة أن مصادر تمويل الصندوق المقترح يعتمد على فرضية وجود فوائض في حسابات الموازنة، وأيضاً استخدام الاحتياط العام، رأت اللجنة أن التحديات الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكان هذا المصدر، كما أن استخدام الاحتياط العام يخضع لأولويات وطنية وتنموية شاملة، كما رأت اللجنة أن معالجة العجز الاكتواري لمختلف صناديق التقاعد تتطلب إجراء تعديلات على أنظمتها، ثم مراجعة سياساتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية، في حين رأى الأعضاء خلال مداخلاتهم وملحوظاتهم على المقترح عدم مناسبة ما رأته اللجنة، مؤكدين أن هذا المقترح يحتاج إلى تشكيل لجنة خاصة،
وكان مقدم المقترح، طالب في اقتراحه لمشروع هذا النظام بإنشاء صندوق احتياط للتقاعد، من خلال مشروع نظام يتكون من 25 مادة، يهدف إلى تكوين احتياطات، من خلال الموارد المنصوص عليها، بموجب النظام ذاته، والعمل على استثمارها لأجل الدعم المالي لصناديق التقاعد (المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية) عند الحاجة، وفق أحكام هذا النظام.
إلى ذلك، ناقش «المجلس» تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن التقرير السنوي للصندوق الخيري الاجتماعي للعام المالي 1437-1438، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الفوزان، إذ طالبت «اللجنة» في توصياتها، التي رفعتها إلى مجلس الصندوق الخيري الاجتماعي، بافتتاح فروع له في مناطق المملكة، وتسهيل التواصل مع المواطنين المستفيدين من خدماته، والإشراف على المبادرات التي يقدمها الصندوق لهم، مشددةً على الصندوق أن يطور منظومة

خدماته الإلكترونية ويمكّن المستفيدين من التعرف على خدماته والوصول إليها بسهولة ويسر، ومراجعة البرامج والمشاريع والمبادرات التي يقدمها، والحد من العشوائية في طرحها ومن الهدر المالي المصاحب لها.
كما طالبت «لجنة الشؤون الاجتماعية» وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإنشاء مجلس تنسيقي يجمع الأجهزة الحكومية، التي يترأس مجلس إدارتها وزير العمل والتنمية الاجتماعية، بما يحقق تكامل عملها ويحد من ازدواجية أدوارها.

وزير "العدل" يقر تأسيس شركة قانونية للتأهيل والتدريب وتوطين الوظائف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26319963

مكة المكرمة ـ الحياة
قر وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني تأسيس شركة تابعة للهيئة لأغراض تطوير قطاع التدريب القانوني بما يخدم القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي، ويدعم توطين الوظائف ويرفع مستوى التأهيل والتدريب.
جاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الرابع للهيئة للعام المالي 2017، برئاسة وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة وحضور أعضاء المجلس في مقر الهيئة بالرياض أخيراً ، إذ أكد رسالة الهيئة السعودية للمحامين في المساهمة في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري.
وأكد الصمعاني أنه سيكون للشركة دور بارز في التأهيل والتدريب القانوني على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، إذ من المنتظر أن يصاحب إقرار الشركة إطلاق منصة إلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني. من جهته، كشف الأمين العام للهيئة بكر الهبوب أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل، مبيناً أن الهيئة تتطلع من إنشاء الشركة إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي.
وكذلك زيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني، وخفض جرائم التستر والاستغلال، ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل؛ وذلك بالعمل على تجسير الخبرات بين خريجي الحقوق من حملة الشريعة والقانون وقطاع الأعمال في الجهات الحكومية والأهلية، بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبرامجها في التوطين الموجّه.
كما دشن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بوابة المنشآت القانونية، التي ترصد البيانات اللازمة لمكاتب المحاماة والممارسين فيها، باللغتين العربية والانكليزية، وتتيح للمكاتب ممارسة الأعمال والتواصل مع الجهات الحكومية، التي تقدم الخدمات من دون الحاجة إلى السجل التجاري، وذلك بعد اكتمال أعمال الربط مع مركز المعلومات.
جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين أمس، في حضور أعضاء الهيئة، إذ بحث الاجتماع مواضيع عدة تدعم مسيرة التنمية في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، مستعرضاً عدداً من المبادرات التي من شأنها رفع كفاءة الخدمات الإجرائية لنظام المحاماة وآلية تعديله بما يتناسب ورؤية 2030، إلى جانب الموافقة على افتتاح فرع لها في مدينة جدة لتقديم الخدمات للأعضاء. وأكد الصمعاني رسالة الهيئة السعودية للمحامين في الإسهام في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري، لافتاً أن إقرار مجلس إدارة الهيئة مبادرات عدة تدعم توطين الوظائف وترفع مستوى التأهيل والتدريب، وذلك من خلال تأسيس شركة تابعة للهيئة لتطوير قطاع التدريب القانوني، بما يخدم القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي علاوة على إنشاء مراكز «العيادات القانونية» التي تدعم تقديم العون الحقوقي للمستحقين.

من جانبه، أشاد الأمين العام للهيئة بكر الهبوب بحرص رئيس مجلس إدارة الهيئة ومتابعته هموم المتدربات، والعمل على إيجاد قنوات التدريب الملائمة، ومعالجة السلبيات التي تواجههن، مؤملاً بأن تلعب الشركة دوراً بارزاً في التأهيل والتدريب القانوني، على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، مشيراً إلى أن إقرار الشركة إطلاق المنصة الإلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني، مفيداً بأن قرار مجلس إدارة هيئة المحامين تأسيس الشركة يستهدف رفع مستوى التدريب القانوني بنسبة 3000 في المئة، من خلال توفير 21.000 فرصة تدريب حقيقية حتى عام 2030، وذلك عبر التدريب القانوني لدى جهات ذات اختصاص، كالجهات القضائية، ومكاتب المحاماة والجهات الحكومية، والقطاع التجاري، والقطاع غير الربحي، والملحقيات والممثليات، مبيناً أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل. وأوضح أن الهيئة تتطلع، من خلال إنشاء الشركة، إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي، وزيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني، وخفض جرائم التستر والاستغلال، ومواءمة الخريجين مع متطلبات سوق العمل؛ وذلك بالعمل على تجسير الخبرات بين خريجي الحقوق من حملة الشريعة والقانون وبين قطاع الأعمال في الجهات الحكومية والأهلية، بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وبرامجها في التوطين الموجّه.

• حساب المواطن" يوضح خطوات الاعتراض على • عدم الأهلية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26319965

الرياض - «سعاد الشمراني »
أكد برنامج «حساب المواطن» استمرار استقبال طلبات الاعتراض للمسجلين غير المؤهلين للاستفادة من البرنامج، إذ بدأ البرنامج، منذ الجمعة الماضي، استقبال طلبات الاعتراض من خلال البوابة الإلكترونية.
وأوضح البرنامج أنه يتاح للمُسجِل التقدم بطلب اعتراض على قرار عدم الأهلية خلال ثلاثة أشهر بعد صدور نتيجة الأهلية، من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج، كما يمكنه متابعة حال الاعتراض من خلال البوابة الإلكترونية، والرسائل النصية عبر جواله، والبريد الإلكتروني، إذ ستصل إليه رسالة بنتيجة الاعتراض عبر الجوال والبريد، وفي حال قبول الاعتراض سيتم صرف قيمة الدعم المستحق للمستفيد بأثر رجعي عن الفترة التي تبدأ من تاريخ يوم صدور نتيجة الأهلية إلى تاريخ يوم قبول الاعتراض، مبيناً أن مدة الأثر الرجعي تُحتسب بالأشهر في حد أقصاه خمسة أشهر، أما في حال عدم قيام المسجل برفع اعتراض ضمن المهلة المتاحة المحددة بثلاثة أشهر، فعليه إعادة تقديم طلب تسجيل جديد في البوابة الإلكترونية.
وأفاد بأن رفع الاعتراض يتم من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية، ثم التوجه إلى قسم إدارة الحساب، وفي خاصية «إدارة حسابي» الضغط على قائمة تاريخ الاستحقاق، إن كان هناك عدم أهلية، سواء للمتقدم المستفيد أم التابعين له، فستكون مرفقة بأسباب عدم الأهلية، ويتم الضغط على خاصية «رفع اعتراض» بجانب «السبب»، ثم تعبئة المعلومات المطلوبة والضغط على إرسال، كما يمكن إدارة الاعتراضات من خلال اتباع الخطوات السابقة، ثم الضغط على قائمة الاعتراضات، ومنها الاطلاع على تفاصيل الاعتراض.
وأشار البرنامج إلى أن شروط الأهلية للاستفادة من البرنامج تستوجب أن يكون المستفيد سعودي الجنسية، ويستثنى من ذلك ابن وابنة المواطنة والزوج أو الزوجة غير السعودية وحاملي بطاقات التنقل، وأن يقيم المستفيد في شكل دائم داخل المملكة بحيث لا يقيم خارج المملكة أكثر من 90 يوماً خلال الـ12 شهراً الماضية.
ويستثنى من ذلك من يثبت أن وجوده خارج المملكة لعذر، كما يشترط عدم وجود المستفيد في أي من دور الإيواء الحكومية أو السجون، وتوافق البيانات المفصح عنها مع بيانات الجهات ذات العلاقة.

700 ألف أسرة حصلت
على دعم يفوق الـ 1000 ريال
كشف برنامج «حساب المواطن» عن حصول أكثر من 700 ألف أسرة على دعم يفوق الـ 1000 ريال ضمن الدفعة الأولى من البرنامج، مشيراً الى أن إيداع الدفعة الثانية من قيمة الدعم للمستحقين ستكون بعد 15 يوماً في تاريخ 10 كانون الثاني (يناير) 2018.
وسيستفيد من الدفعة الثانية المستحقون المكتملة طلباتهم حتى 16 كانون الاول (ديسمبر) الجاري، وسيكون الصرف للدفعات التالية هو اليوم العاشر من كل شهر ميلادي ما لم يتوافق مع يوم جمعة، إذ سيتم إيداع المبالغ قبل ذلك بيوم، وإذا وافق يوم سبت سيتم إيداعه بعده بيوم. ويأتي برنامج «حساب المواطن» لتخفيف الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة من الإصلاحات الاقتصادية على الأسر والافراد المستحقين، ويشمل الدعم الزيادة في الكلفة الناتجة من تصحيح أسعار منتجات الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية والمشروبات.
وتهدف سياسات البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسة للبرنامج في تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، ورفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المُقدَّم للمواطنين، وتشجيع وتحفيز الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة. وروعيت في سياسات «حساب المواطن» المبادئ التوجيهية للبرنامج، بهدف توفير الحماية اللازمة للأسر والأفراد المستحقين من التأثير المحتمل للإصلاحات الاقتصادية، وأن يكون الدعم نقدا بناءً على إجمالي دخل وحجم الأسرة وأعمار التابعين، كما أنه ستتم مراجعة قيمة الدعم كل ثلاثة أشهر لتعكس الآثار الناتجة من إصلاحات أسعار منتجات الطاقة والكهرباء.

أمير المدينة يدشن شاطئ ذوي الاحتياجات الخاصة ومشروعات تنموية بينبع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649680

ينبع - محمد حمدان الصواب
دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة ، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن خالد الفيصل نائب أمير المنطقة، عدداً من المشروعات التنموية والخدمية بمحافظة ينبع ، شملت مشروع شاطيء الحدود لذوي الاحتياجات الخاصة الذي دشنه بحضور قائد المنطقة لحرس الحدود اللواء بشير مفلح البلوي، ومحافظ ينبع مساعد السليم وعدد من المسؤولين.
وعند وصول سموه لمقر تدشين شاطيء حرس الحدود لذوي الاحتياجات الخاصة أزاح الستار عن افتتاح المشروع مستمعاً إلى شرح عن المرافق التي يحتويها.بعد ذلك بدئ الحفل الخطابي المعد لهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم ، ثم ألقى قائد حرس الحدود بالمنطقة كلمة أكد فيها أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – هي خير دليل على تحقيق الرفاهية لصالح المواطن السعودي، ولهذه الفئة الغالية على قلوبنا مشيراً إلى دور حرس الحدود الإنساني، في إطلاق عدد من المبادرات لخدمة ورعاية ذوي الإحتياجات الخاصة ؛ منها منطقة السباحة المخصصة لذوي الاحتياجات في العيقة بشرم محافظة ينبع، كما نقل اللواء البلوي شكر وتقدير معالي مدير عام حرس الحدود الفريق/ عوّاد بن عيد البلوي لسمو أمير المنطقة على اهتمامه ورعايته الكريمة لهذه المناسبة، بعدها شاهد سموه والوفد المرافق له، والحضور استعراضا حياً للوسائط البحرية.
من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي لحرس الحدود العقيد ساهر الحربي أن الشاطيء المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة يخدم المهام الإنسانية في جانب عمليات البحث والإنقاذ ويمتاز بتوفر مسار خاص يتناسب مع حركة العربات المخصصة لهم، إضافة إلى تحديد المنطقة من الساحل ومن داخل منطقة السباحة، وتجهيزها بأحدث وسائل الأمن والسلامة، ووضع اللوحات الإرشادية والتوعوية، وبرج للمراقبة.

وأضاف "أن طول الممر المخصص لسباحة ذوي الاحتياجات الخاصة يبلغ (60) مترًا، ويصل عرضه إلى (120) مترًا، وبمساحة إجماليه تبلغ (503) أمتار، منها مساحة مخصصة للأطفال."
وبيّن ، أنّ موقع السباحة المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة العيقة بشرم محافظة ينبع يُعدُّ الثاني من نوعه الذي ينفذه ويشرف عليه حرس الحدود، بعد الموقع الذي خُصّص بمنطقة أبحر شمال بمحافظة جدة.
كما دشن سموه مبنى فرع وزارة الشئون الإسلامية، ومبنى الأحوال المدنية بمحافظة ينبع، وذلك خلال زيارته التفقديةللمحافظة.
وأوضح مدير عام فرع وزارة الشئون الاسلامية بالمنطقة الشيخ فهد بن سليمان التويجري أن تكلفت المبنى الذي دشنه سمو أمير المنطقة بمحافظة ينبع 7 ملايين ريال ، وأن المساحة العامة لمبنى لمشروع تبلغ 2500م2 يتكون من ثلاثة طوابق تبلغ مساحة كل طابق 780م2 وبإجمالي مساحة 2340م2 ، كما يحتوي المشروع على ملاحق خارجية ، وخدمات مساندة ، ومواقف للسيارات مشيراً إلى أن المشروع يأتي ضمن مشروعات المباني الجديدة التي تنفذها الوزارة حالياً في عدد من مدن ومحافظات المملكة ، والبالغ عددها 21 مشروعاً ، وتعد مشاريع إنشاء المباني المخصصة للوزارة من أهم العوامل في نجاح وتوسع أعمال الفروع ، وقدرتها على استيعاب الأعداد اللازمة من الموظفين والأجهزة والمعدات المكتبية.
من جانبه أوضح مدير الأحوال المدينة بالمنطقة عبدالله سليمان الحربي ان مبنى الأحوال المدينة الذي دشنه سمو أمير المنطقة يحتوي على قسم نسوي خاص، كما يحتوي على على جهاز (الموظف بدر) الذي يخدم الصم والبكم مشيراً الى انه يوجد بالمبنى غرفه مخصصه للمعرفين على النساء مجهز بكمرات وجهاز بصمه حتى تتمكن الموظفة من التأكيد على هوية المعرف.

«هدف» يتكفل برسوم 2 ٠ شهادة مهنية» لكل مستفيد خلال45 يوما

تركز على مجالات تقنية المعلومات والمحاسبة والتقييم العقاري

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554432

أمين رزق
دعا صندوق الموارد البشرية «هدف» موظفي القطاعين العام والخاص والباحثين عن عمل، إلى الاستفادة من برنامجه للشهادات المهنية بحد أقصى شهادتين يتكفل الصندوق بتكاليفهما من أجل دعم خطط التوطين. وأوضح الصندوق أمس أن آليات الدعم تقضي بإيداع التكاليف مباشرة في حساب المستفيد بعد رفع الشهادة إلى نظام التوظيف والتدريب، وذلك خلال 45 يوم عمل. وأشار إلى أن الشهادات المعتمدة هي مهارات تقنية المعلومات ومقيم عقاري ومقيم منشآت اقتصادية ومقيم أضرار مركبات ومدقق داخلي وخبير شبكات سيسكو وزمالة الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين وشهادة معهد تشارترد للأفراد والتنمية المستوى الثالث والمستوى الخامس وشهادة أخصائي مايكروسوفت أوفس، وشهادة مايكروسوفت المهنية المعتمدة، وشهادة محترف إدارة مشروعات وشهادة محترف معتمد من جمعية إدارة الموارد البشرية. واشترط الصندوق أن تكون الشهادة مسجلة ومعتمدة في موقع هدف والحصول عليها بعد تاريخ إطلاق البرنامج، وأن يقر المتقدم بعدم قيام أي جهة عمل بدفع تكاليف الشهادة، مشيرا إلى أن الحد الأقصى للحصول على دعم التكاليف هو شهادتين للفرد الواحد، وأن يكون قد تم الحصول عليها بعد إطلاق البرنامج في مايو 2016. وشدد الصندوق على أن التسجيل في برنامج الشهادات المهنية لا يؤثر على أهلية الفرد في الاستفادة من برامج الصندوق الأخرى.

«الاتصالات»: 77 ألف شكوى في عام ومعالجة 96٪ منها

تعقيباً على ما ذكره عدد من أعضاء «الشورى»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554388

غازي القحطاني ـ الرياض

أكدت المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عادل أبوحيمد بأن الهيئة استقبلت 77248 شكوى في عام 2016، وقد تمت معالجة جميع تلك الشكاوى وفق نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية.

وأضاف: إن 96 في المئة من تلك الشكاوى تمت معالجتها من قبل الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية بشأن الـ 4 في المئة من تلك الشكاوى.

وردًا على ما ذكره أعضاء في مجلس الشورى أمس الأول أوضح أبوحيمد عدم صحة ما تم تداوله حول معالجة الهيئة لـ 1 في المئة من الشكاوى الواردة لها في عام 2016، مؤكدًا بأن ما ورد في تقرير الهيئة السنوي لعام 2016م حول إصدار لجنة النظر في مخالفات نظام الاتصالات (919) قرارًا هو لتوضيح عدد القرارات التي تصدر عن اللجنة وتشمل جميع المخالفات الواردة إليها، ولا ارتباط بين عدد القرارات التي تصدر عن اللجنة بنسبة معالجة الهيئة للشكاوى.

يذكر أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مستمرة في العمل على حماية حقوق المستخدمين، حيث قامت مؤخرًا بإعادة هيكلها التنظيمي واستحداث قطاع يعنى بشؤون المستخدمين والشركاء، بالإضافة إلى إطلاق مؤشر تصنيف مقدمي خدمات الاتصالات من حيث الشكاوى المصعدة للهيئة، وتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات بشأن معالجة الشكاوى والفوترة، وإصدار وثيقة «شروط تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحقوق والتزامات المستخدمين ومقدمي الخدمة»، وإطلاق حملات تفتيشية للتحقق من التزام مقدمي الخدمة بتطبيقها.

شركة قانونية للتأهيل والتدريب وتوطين الوظائف

أقرها وزير العدل خلال اجتماعه مع المحامين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554383

سلوى حمدي - الرياض

A A

أقر وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، تأسيس شركة تابعة للهيئة لأغراض تطوير قطاع التدريب القانوني بما يخدم القطاع الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي، ويدعم توطين الوظائف ويرفع مستوى التأهيل والتدريب. جاء ذلك خلال انعقاد الاجتماع الرابع للهيئة للعام المالي 2017م برئاسة وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة وحضور أعضاء المجلس في مقر الهيئة بالرياض أمس، حيث أكد معاليه على رسالة الهيئة السعودية للمحامين في الإسهام في التنمية الوطنية والاستثمار في رأس المال البشري. وأكد أنه سيكون

للشركة دور بارز في التأهيل والتدريب القانوني، على نحو يؤهلها لتوفير قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية المتاحة، إذ من المنتظر أن يصاحب إقرار الشركة إطلاق منصة إلكترونية لتوظيف الكفاءات القانونية تسهم في خفض نسب البطالة في القطاع القانوني. من جهته كشف الأمين العام للهيئة بكر الهبوب، أن الشركة تعمل على توفير حلول الموارد البشرية لرفع الطاقة الاستيعابية لتدريب الخريجين بعد برامج التأهيل، مبيناً أن الهيئة تتطلع من إنشاء الشركة إلى مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030، ورفع تأهيل الخريجين للعمل، وزيادة توطين القطاع القانوني، وزيادة مشاركة قطاع الاستشارات في الناتج المحلي القومي، كذلك زيادة تقديم خدمات المعونة القضائية، وزيادة مشاركة المرأة في العمل بالقطاع القانوني.

مقترح لإلغاء التأمين الطبي للعاملين بدوام جزئي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=324990&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي 2017-12-27 1:53 **AM**

حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 6 تحديات تواجه صاحب العمل في العمل الجزئي والتوظيف بشكل عام، وذلك ضمن خطتها الساعية لتوفير وظائف للسعوديين، ووضعت حلولاً لمعالجة تلك التحديات، وتخفيف الأعباء عن صاحب العمل، من أهمها إلغاء متطلب التأمين الطبي عن الموظف بالعمل الجزئي، إضافة إلى تشريع التعاقد بنظام الساعة.

تحديات أصحاب العمل

قالت الوزارة في تقريرها لها إن «من ضمن معوقات العمل الجزئي حالياً، أن نظام العمل من 24 ساعة إلى 36 ساعة غير معرف، ولا يوجد محفز للتعيين بالدوام الجزئي، وكذلك إلزام صاحب العمل بمنح الموظفين التأمين الطبي»، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن الاشتراك في التأمينات الاجتماعية من العقبات التي تواجه القطاع الخاص في العمل الجزئي، علاوةً على أن نسبة العاملين بالدوام الجزئي 0.75 %.

الحلول المقترحة

اقترحت الوزارة بعض الحلول لمعالجة كافة التحديات التي تواجه أصحاب العمل فيما يخص ساعات العمل الجزئي، وهي تشريع التعاقد بالساعة، والالتزام فقط بالتأمين ضد مخاطر العمل بنسبة 2% عند الاشتراك في التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى إلغاء التأمين الطبي لتخفيف الأعباء عن صاحب العمل.

العمل الجزئي

يذكر أن نظام العمل الجزئي هو الذي يؤديه عامل غير متفرغ لدى صاحب عمل ولساعات عمل تقل عن نصف ساعات العمل اليومية المعتادة لدى المنشأة، سواءً كان العامل يؤدي ساعات العمل يومياً أو بعض أيام الأسبوع.

«لقاء توظيف لمنسوبي الأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4221024

عبداللطيف المحيسن - الهفوف

عقدت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء لقاء توظيفيا بإحدى الشركات الطبية لعدد من مستفيديها من ذوي الإعاقة السمعية والعقلية البسيطة؛ لسد بعض الشواغر الوظيفية المتوافرة بالشركة، وبدوره، أشار مدير عام الجمعية عبداللطيف الجعفري إلى أن هذا اللقاء يأتي في إطار برنامج التوظيف الذي تسعى من خلاله الجمعية إلى خلق فرص وظيفية تتناسب مع قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بما يسهم في إتاحة الفرصة أمامهم للانخراط في مجالات العمل المختلفة، الأمر الذي من شأنه تأمين سبل العيش الكريم لهذه الفئة الفاعلة، مقدما شكره للشركة على هذه المبادرة التي تشجع مثيلاتها من مؤسسات القطاع الخاص على توفير فرص عمل مناسبة لذوي الإعاقة بما يتطلبه سوق العمل.

الفقر وبنك الفقراء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36030

مسلم الرمالي

تقول إحصائية حديثة إن 1% من إجمالي سكان العالم يمتلكون نصف ثروات العالم، بينما بالمقابل أكثر من نصف سكان العالم لا يمتلكون سوى 2.7% فقط من إجمالي الثروة العالمية، حسب تقرير بنك «كريدي سويس».
إحصائية صادمة، ولكن «خلك طبيعي».. وتخيل معي أن البنوك يملكها الفقراء، وعملاء التميز فيها هم الأشد فقراً، وأولوية قروضها لمن هم تحت خط الفقر وبدون ضمانات مالية وفوائد ربوية وإجراءات تعجيزية. وتضع هذه القروض في أولوياتها المرأة بشكل خاص والأسرة بشكل عام. كيف ستكون يا ترى النتائج وكيف تتحول الأرقام وكيف تنهض التنمية بالأوطان.
هذا الخيال «تبخر» على يد البروفيسور محمد يونس الذي أسس بنك الفقراء عام 1983(بنك جرامين)، وتعود تفاصيل الحكاية إلى عام 1974، حيث أصابت بلاده بنجلاديش مجاعة قاسية، ووجد أن الفقراء يعتمدون على القروض الربوية من التجار لأنشطتهم التجارية والحرفية المتواضعة، وبالتالي تذهب معظم أرباحهم للتجار المقرضين. ووصل إلى قناعة بأن الفقراء إذا توفر لهم رأس المال بأساليب وشروط مناسبة سيحررهم من الفوائد والربا واستغلال التجار والبنوك، وسيجعلهم يستغلون المال لفائدتهم فقط، ولهذا حاول أن يقنع البنوك بأن تقرض الفقراء بلا فوائد ولكن البنوك رفضت الفكرة لأن تحقيق الأرباح هو شغلها الشاغل. بدأت فكرته العبقرية أن يقرض الفقراء من ماله الخاص، فالحافز هنا هو حل المشكلات وليس تحقيق الربح.
في عام 1976 كانت البداية بالقرية المجاورة للجامعة التي يُدرس فيها بتقديم قروض لـ 42 سيدة بقيمة 27 دولارا أميركيا لكل سيدة. ونجحت التجربة والتزم الفقراء بالسداد ثم امتد نجاح التجربة المذهل في عدد من القرى والمحافظات. ثم تحول المشروع في عام 1983 إلى (بنك جرامين) أو بنك الفقراء، حيث ساهمت الحكومية البنجلاديشية بنسبة 60% من رأس المال بينما 40% مملوكة للفقراء من المقترضين. وفي عام 2007 انخفضت نسبة الحكومة إلى 6% من رأس مال البنك، وأصبحت نسبة المقترضين من الفقراء 94%. وبسبب بنك الفقراء انخفضت نسبة الفقر في بنجلاديش من 90% إلى أقل من 25% خلال أربعة العقود الماضية، وتشكل النساء 97% من عملائه. وتؤكد الدراسات أن 5% من عملاء «البنك» يتحركون خارج دائرة الفقر سنوياً. تجاوز البنك موطنه الأصلي بنجلادش وأصبح في أميركا والعديد من دول العالم يقدم خدماته وينضم إليه فقراء عفواً عملاء تميّز جدد. حيث قدم خدماته لـ 23 مليون إنسان، وبهذه الفكرة الخلاقة ولمبادئه الإنسانية العظيمة حصل البروفيسور محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام 2006.
في بلادنا المباركة هناك عوز أقرت به الحكومة بشجاعة، وهناك نسبة بطالة بلغت في الربع الثاني من عام 2017 حوالي 12.8%. ولكن «خلك طبيعي أكثر» وتقبل وجود بند 77 الذي تتمترس خلفه الشركات لتسريح موظفيها بشكل جماعي لتزيد نسبة البطالة، وبالتالي يرتفع عدد المعوزين، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وإقرار ضريبة القيمة المضافة.
أمام هذا كله نحتاج فعلاً إلى مبادرة وطنية كبنك المعوزين لحل مشاكل العوز وانعكاساته الخطيرة، وتحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن قيود الفوائد والأرباح البنكية والشروط التعجيزية!

الثقافة الحقوقية بين الشكوى والدعوى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1649708

د.محمد الجذلاني

من أسوأ ما لاحظته في ثنايا هذه المشكلة هو الدور شبه الغائب للإدارات القانونية في الوزارات والجهات الحكومية، التي لا تتم إحالة الشكوى إليها ولا الاستئناس برأيها..

رغم ما شهده المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة من تزايد الوعي الحقوقي بين أفراد المجتمع، وذلك بجهود واضحة تقوم بها الكثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية المتعددة من مساهمات تهدف لنشر الثقافة الحقوقية وتبصير الناس بحقوقهم، إلا أن من المشاهدات الملفتة للنظر والتي استوقفتني عند مراجعتي لكثير من الجهات الحكومية والوزارات وفروعها، وجود نسبة كبيرة من الشكاوى التي يتقدم بها أصحابها إلى الوزراء والمسؤولين للمطالبة بحقوقهم أو الاعتراض على قرارات إدارية صادرة بحقهم، وعند متابعة مثل هذه الشكاوى تجد أن أصحابها يهدرون وقتاً طويلاً في متابعتها لدى الجهة المشتكى منها وإليها، دون أن يحصلوا على مبتغاهم – في حال كانوا يطالبون بحق مشروع فعلاً -.

ورغم أن التظلم للقضاء الإداري – باعتبار النسبة العظمى من هذه الشكايات تتعلق باختصاصاته – مشروط بضرورة التظلم المسبق للجهة الإدارية قبل رفع الدعوى عليها، وذلك وفق التفصيل الوارد في المادة الثامنة من نظام المرافعات أمام ديوان المظالم؛ إلا أن مكمن الخلل هنا ليس في تقديم الناس للشكايات إلى الجهات الحكومية؛ إنما في استغراقهم وقتاً طويلاً في متابعة الشكاية وتكرار الشكوى مرةً بعد مرة رغم وضوح عدم جدية تلك الجهة الإدارية في التجاوب مع شكوى المشتكي أو أحياناً تصريح المسؤول فيها عن رفضه لتلك الشكوى، خاصةً حين يتم تقديم الشكوى للوزير المختص ثم يقوم – كالعادة – بإحالتها للإدارة أو لفرع الوزارة المشتكى منه لطلب الإفادة، وهنا تضيع الشكاية في دهاليز الوزارة وتحتاج جهداً مضاعفاً ولساناً فصيحاً ليتمكن من متابعتها، بينما كان التصرف الصحيح هو اللجوء للقضاء بمجرد ظهور علامات عدم تجاوب من الجهة المشتكى منها، لأن الدعوى أمام القضاء ستجبر الجهة الإدارية على الإفصاح عما لديها حول هذا الموضوع، وأخذه على محمل الجد، ولأن وجهة نظر الجهة الإدارية ستخضع لرقابة القضاء الإداري وغالباً سيصل الحق إلى صاحبه إن لم يكن هناك أي عوائق غير عادية.

ومن أسوأ ما لاحظته في ثنايا هذه المشكلة هو الدور شبه الغائب للإدارات القانونية في الوزارات والجهات الحكومية، التي لا تتم إحالة الشكوى إليها ولا الاستئناس برأيها، بل تتم معالجة الشكوى من عدة أقسام وإدارات تتعلق بموضوع الشكوى مباشرةً دون الاهتمام باستطلاع الموقف القانوني الصحيح من تلك الشكوى.

وهنا فإني أتمنى في التعامل مع الشكاوى التي يتقدم بها ذوو الشأن على الوزراء والمسؤولين أن يتم التعامل معها بمراعاة ما يلي:

أولاً: تفعيل دور الإدارات القانونية وذلك باستقطاب الكفاءات القانونية المؤهلين أولاً، ثم بعرض جميع الشكايات التي تقدم إلى الوزير أو المسؤول على الإدارة القانونية سواء في بداية تقديم الشكوى، أو بعد إفادة الإدارة المختصة داخل الوزارة عن وجهة نظرها وإيضاح كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الشكوى، ثم تحال للإدارة القانونية لإبداء الرأي حول شكوى المشتكي ورد الإدارة عليها.

ثانياً: احترام رأي الإدارات القانونية، ومنحها الاستقلالية التامة لإبداء الرأي القانوني الصحيح دون أي تدخل من مسؤولي تلك الوزارة أو الإدارة الذين قد يؤثرون على رأي الإدارة القانونية، فيأتي الرأي مشوباً بالمجاملة ومنحرفاً عن الفهم الصحيح للقانون.

ثالثاً: أن تسهم الإدارات القانونية بدور فاعل في توعية المراجعين للوزارة أو الجهة الحكومية وذلك إما بتيسير حصولهم على حقوقهم محل الشكاية، أو توجيههم إلى القضاء الإداري لرفع دعاواهم ونصحهم بعدم إضاعة الوقت الطويل الذي يترتب على إضاعته إما فوات المدة المقررة في النظام للتظلم القضائي، وبالتالي تصبح الدعوى غير مقبولة شكلاً، وإما

إطالة أمد الضرر اللاحق بالمشتكي دون حصوله على حقه، بينما كان بإمكانه التوجه للقضاء والشروع في إجراءات التقاضي الأكثر فعالية وقوة من إجراءات الشكوى.
وأكاد أجزم أنه في حال الأخذ بهذه المقترحات، فإننا سنفاجئ بالكم الهائل من (الشكاوى التي تتحول إلى دعاوى قضائية في وقت أقصر فترتاح جهات الإدارة) أو (الدعاوى القضائية التي كان من الممكن أن تحلّ وهي في مرحلة الشكوى قبل أن تتحول إلى دعوى فيرتاح القضاء منها) وهي فقط مسألة وعيٍ حقوقي لدى المراجع، وإصلاح إداري بسيط لدى الإدارة .
والحمد لله أولاً وآخراً.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1601191

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع ثاني 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26319980